



■ جانب من الجلسة



■ السعودون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

41 نائبا يقدمون طلباً لاستعجال مناقشة

مجلس الأمة يوافق على قانون «تأسيس الشركة

البراك: نلظر بإيجابية كبيرة للمشروع وسنقدم كل التعديلات وهي اصطلاحية لا تؤثر في جوهره

الإعاقه يجب أن تلتفت لذوي الاحتياجات الخاصة وتهتم بهم وقضية السعاعات مشكلة كبيرة وأسعارها في السوق مرتفعة وقضية الكراسي مشكلة أخرى أمام هذه الفئة وهذه ليست كماليات بل احتياج فعلي. وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح: جار حالياً طرح مناقصة جديدة لشراء أجهزة تعويضية للمستحقين من ذوي الإعاقه والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقه وبموافقة وزارة المالية قامت بالاستفادة من مبلغ مرصود بالهيئة لصرف عدد من الأجهزة التعويضية للمستحقين.

الهيئة قامت بتخصيص مبلغ 320 ألف دينار لشراء 147 جهاز سماعة آذن وتخصيص 528 ألف دينار لشراء 261 كرسي.

إجراءات الدورة المنتدبة لطرخ المناقصة المخصصة للأجهزة التعويضية أدت إلى التأخر في صرف تلك الأجهزة للمستحقين من هيئة شؤون ذوي الإعاقه مبنياً أنه يقوم بمتابعة هذا الموضوع مع الجهاز المركزي للمناقصات العامة من أجل تسريع وتيرة إجراءات الدورة المنتدبة والانتهاء من طرح مناقصة شراء الأجهزة التعويضية.

اتعهد بمذا المزيد من الجهد للتخفف من معاناة ذوي الإعاقه وشؤون ذوي الإعاقه لن تدخر جهداً وستسخر كل إمكانياتها لتوفير كل ما يحتاجه المستحقون من خدمات وأجهزة.

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة النفط والطاقة الذي قدم في دور الانعقاد السابق ويقرر استمرار عمل اللجنة بشكل مؤقت حتى اتخاذ قرار بشأن التقرير ثم ينتهي عملها.

وقال رئيس المجلس أحمد السعودون إن لجنة النفط والطاقة قدمت تقريرها ولم تتم إعادة تشكيلها في دور الانعقاد الحالي.. لذلك أخذت موافقة المجلس على استمرارها إلى أن تنتهي من التقرير. أسامة الزيد: «الجزء الأول من هذا التقرير هو مناقشة تقرير لجنة النفط والطاقة الذي قدم في دور الانعقاد السابق ويقرر استمرار عمل اللجنة بشكل مؤقت حتى اتخاذ قرار بشأن التقرير ثم ينتهي عملها.



■ ومقرر اللجنة أسامة الزيد



■ رئيس لجنة شؤون النفط حسن جوهر يدلبي بدلوه

مؤسسة البترول فيها ترهل بالمياكل وعدم القدرة على الإنجاز ونحن بصدد دراسة من مستشار دولي الخليج ففرت إلى مستويات عالية من الإنتاج والمستقات بسبب أن البيئة لديهم حرة في العمل الغانم: إذا كانت الحكومة فاشلة في القطاعات الحالية.. فكيف ستدير قطاع الصناعات التحويلية الجديد جوهر: هناك فرص موجودة للاستثمار في صناعات المشتقات النفطية لذلك جاءت هذه الاقتراحات الزيد: تحديات عديدة تواجه القطاع النفطي أولها غياب الرؤية وعدم وجود خطة عمل واضحة عبدالله المصنف: «الصناعات التحويلية» ليس حلماً نفطياً فقط.. بل هو أحد أنواع استدامة مصادر الدولة الملا: الصناعات التحويلية بحاجة إلى تكنولوجيا وهي موجودة عند الأجنبي الذي لا يريد الدخل

وزارة التجارة لا تريد أن تقدم للمجلس حصراً بهذه الأموال وأما أنها لا تملك حصر الأموال وهذه مشكلة كبيرة.

التقرير الفني من اللجنة شخص مشاكل وهموم القطاع النفطي وأدعو المسؤولين في هذا القطاع إلى قراءة التقرير لأن مرض القطاع ينعكس سلباً على إيرادات الدولة ومن غير المقبول بعد 75 سنة من إنتاج النفط لا نزال نستورد التكنولوجيا من الخارج.

وزير التجارة: وزارة التجارة ليست جهة رقابية فهي تستقطع الأموال فقط وآلية الاستقطاع تعتمد على الجمعية العمومية المؤسسة التقدم العلمي وهي لا تخضع لرقابة وزارة التجارة ويجب إخضاعها لرقابة الدولة.

حسن جوهر: خلال 5 سنوات الكويت انفتحت على البعثات الدراسية في الخارج ما يقارب 4 مليارات دينار كويتي.. فهل يتم تحصيل المردود المطلوب من هذه البعثات؟ وأتمنى من الوزير أن يكون الجواب دقيقاً. قارس العتيبي: هيئة

الدستورية لأن الدستورية لم تفصل نهائياً إنما قالت لهم حق وأنا أرى أنهم مارسوا حقهم بطريقة خاطئة.. ولزلت مصر على تزويدي بهذه المرفقات.

خالد الخونس: تعاطي الحكومة والسوزراء مع الأسئلة بعدم دستورتيتها هو تهرب ودليل أن الوزير يغطي على الفساد أو أنه عاجز عن إصلاح الأوضاع في وزارته.

عبدالله الانبجي: للأسف نقر القوانين مثل شركة مستشفيات الضمان الصحي للوافدين لتخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية ولكن عندما نصل إلى مرحلة التشغيل تظهر الخلافات على عضوية مجلس الإدارة التي محلها المحاكم.

فهد بن جامع يسأل وزير الخارجية عن الهيكل التنظيمي الإداري للدبوان الوطني لحقوق الإنسان وعمماً إذا كان به تعارض مصالح أم لا.

سعود العصفور: رد وزارة التجارة عن استقطاع الأرباح من الشركات المساهمة ومنها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي غير مقبول فإما أن

في وزارة التعليم ولا وكلاء مساعدين والمدارس الخاصة لهم النصب الأكبر من التخصصات الطبية.

جنان بوشهري: إجابة وزير العدل مرفوضة بشأن تزويدنا بمخاطبات عن أسماء الشركات التي تم تطبيق العقوبة عليهم وإيقافها لتعريفها في مشاريع الدولة والشركات التي تم رفع الإيقاف عنها ورفض الوزير تزويدي بالمستندات.

جنان بوشهري: وجهت سؤالاً إلى وزير العدل والإسكان.. ولكن حجج بتفسير المحكمة الدستورية ورفض تزويدي بالمستندات والمخاطبات مع الجهات الحكومية.. إجابته مرفوضة وسأعيد توجيه السؤال مرة أخرى.

وزير العدل والإسكان: «من وجهة نظرنا لدينا على السؤال لكن تبقى المخاطبات واستناداً إلى تفسير المحكمة الدستورية مايفترض الطاع صورة ضوئية عن طبيعة الأعمال التي تمضي فيها

بوشهري: «شأن السرية في هذا الموضوع؟ ولا نتحجج في تفسير المحكمة

في محاربة الكفاءات الوطنية، مما أدى إلى خروج الطاقات المتميزة إلى خارج البلاد، ما الأسباب التي تجعل الحكومة تحارب هذه الكفاءات الوطنية؟» وأضاف:

«نعلم أن هناك مسؤولين يخافون من المستشارين الكويتيين حتى لا يأخذوا أماكنهم، إبعاد الكفاءات الوطنية لن يجعل مستمرا في منصبك، فشكل لن يقومه إلا الكفاءات الوطنية.

«عجزنا ونحن نقول لإخواننا في الحكومة الإحلال ليس معناه تفتيش وأقد بل أن تأتي بكفاءة وطنية». ب. حمد العليان: وضع الموظفين في الجهاز المركزي للمناقصات مزر ولا أحد يلتفت لهم.. وعلى وزير العدل التحقق في الأمر.

وزير العدل فالح الرقية: شكلنا لجنة تحقيق في الجهاز المركزي للمناقصات في هذا الأمر وستخذ الإجراءات الصائب.

حمد المطر: 50 ألف طالب يخرج من الثانوية العامة سنوياً ويحلمون بأن يكونوا أطباء ويصطدمون ببيروقراطية وعدم استقرار

الشيخ أحمد النواف، ووزير الخارجية الشيخ سالم الصباح، ووزير الصحة الدكتور أحمد العوضي ووزير التربية الدكتور عادل المانع.

واستهل المجلس جلسته ببند «الأسئلة» وبند تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين» الذي يتضمن التقرير الثالث للجنة شؤون النفط والطاقة البرلمانية فيما يتعلق بتأسيس الشركة الكويتية للصناعات المتقدمة القابضة.

مهند الساسر: توجهت بسؤال برلماني إلى جميع السوزراء في شأن تنفيذ «الإحلال»، ومدى التزامهم بتعيين المستشارين الكويتيين محل الإخوة الوافدين، وتوجهت بالسؤال حتى أعلم مدى التزام إخواني الوزراء بالإحلال». مضيفاً: «الكثير من الوزراء أقادوا بإنهاء أعمال المستشارين الوافدين، لكن للأسف لم يعين مطهم كويتيين، وهذا أمر مستغرب».

«لا أفهم سياسة الحكومة بهذه المهمة. وفي مداخلات لهم خلال المناقشة أكد نواب أن الكويت تحتاج هذا القانون النوعي والمهم الذي سينهض بالصناعات النفطية ويوفر فرص عمل كبيرة للشباب الكويتي.

وافتتح مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس، على تقرير لجنة شؤون النفط والطاقة في شأن الاقتراحات بقانون «بتأسيس الشركة الكويتية للصناعات المتقدمة القابضة، في مداولة الأولى، فيما أجل مداولة الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت في مداولة الأولى بموافقة 49 عضواً وعدم موافقة عضو واحد وامتناع عضو 51 عضواً.

وقال وزير النفط سعد البراك: «سنقدم يوم غد «اليوم» كل التعديلات المطلوبة وهي شكلية واصطلاحية لا تؤثر في جوهر المشروع».

وتابع «اعترف أن مؤسسة البترول فيها ترهل بالمياكل وعدم القدرة على الإنجاز ونحن بصدد دراسة من مستشار دولي لتقييم الهيكل والأداء وغيرها من الأمور في المؤسسة».

كتب: أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس، على تقرير لجنة شؤون النفط والطاقة في شأن الاقتراحات بقانون «بتأسيس الشركة الكويتية للصناعات المتقدمة القابضة، في مداولة الأولى، فيما أجل مداولة الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت في مداولة الأولى بموافقة 49 عضواً وعدم موافقة عضو واحد وامتناع عضو 51 عضواً.

وقال وزير النفط سعد البراك: «سنقدم يوم غد «اليوم» كل التعديلات المطلوبة وهي شكلية واصطلاحية لا تؤثر في جوهر المشروع».

وتابع «اعترف أن مؤسسة البترول فيها ترهل بالمياكل وعدم القدرة على الإنجاز ونحن بصدد دراسة من مستشار دولي لتقييم الهيكل والأداء وغيرها من الأمور في المؤسسة».

وأضاف دول الخليج ففرت إلى مستويات عالية من الإنتاج والمستقات بسبب من البيئة لديهم حرة في العمل. وزاد: كل ما ذكر من مبررات يوجب إطلاق القانون، وتأخر المشاريع يسبب هدراً للمال العام.

وكان رئيس لجنة شؤون النفط والطاقة النائب د. حسن جوهر قد قال إن اللجنة عكفت منذ بداية تشكيلها على أمرين الأول هو إنجاز تكليف المجلس للجنة بدراسة وضع مؤسسة البترول والأنشطة النفطية وتم تقديم تقرير متكامل بهذا الشأن.

وأوضح إن الأمر الثاني هو الاقتراحات المقدمة من النواب بشأن إنشاء شركة كويتية قابضة لتوطين وصناعة المشتقات النفطية وتم إعداد التقرير الخاص بهذا الأمر.

وأضاف جوهر إن الوضع النفطي للكويت دون المستوى المطلوب وهناك محاذير كثيرة تهدد الأمن الاستراتيجي لمصدر الدخل الوحيد للكويت وهو النفط.

وقال إن هناك فرصاً موجودة للاستثمار في صناعات المشتقات النفطية لذلك جاءت هذه الاقتراحات كاجتهاد من النواب لإنشاء شركة مملوكة للدولة تقوم



■ وكلمة بوشهري



■ كلمة مرزوق الغانم



■ وزير الإسكان متحدثاً أثناء الجلسة